العدد 3489 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 10 صفر 1441 - الموافق 9 أكتوبر 2019
Wednesday 9 October 2019 - No.3489 - 12 th Year

عدد قتلى الاحتجاجات يقفز والاضطرابات تمتد لمدينة الصدر

الرئيس العراقي : التظاهرات في البلاد جاءت نتيجة المظالم

الرئيس العراقي برهم صالح

من تظاهرات العراق

بغداد – «وكالات» : قال الرئيس العراقي برهم صالح، إن التظاهرات في البلاد جاءت نتيجة المظالم.

وأضاف صالح، «ما حدث فتنة ويجب أن نمضي للأمام معاً»، بحسب وكالة الأنباء العراقية (واع).

وتابع، «ما حدث من استهداف للمتظاهرين والقوات الأمنية ووسائل الإعلام غير مقبول».

وأكد صالح لوزيري الدفاع والداخلية أهمية حماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة.

وذكر «سنعمل على تشكيل لجنة استجابة لدعوة المرجعية الدينية».

كانت المرجعية الشيعية العليا في العراق قد اقترحت تشكيل لجنة من أسماء معروفة من خارج السلطة لتحديد خطوات مكافحة الفساد، وطالبت بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل والابتعاد عن المحسوبية ومحاسبة المقصرين.

ويشهد العراق منذ يوم الثلاثاء الماضي مظاهرات بعدة محافظات للمطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية ومكافحة الفساد.

وبحسب وزارة الداخلية، قتل 104 أشخاص، من بينهم 8 من قوات الأمن، وأصيب 6107 أشخاص من بينهم 1241 من قوات الأمن خلال المظاهرات.

من جهة أخرى بدأ المحتجون في التجمع في مدينة الصدر ببغداد في ساعة متأخرة من مساء الإثنين بعدما امتدت الاشتباكات مع قوات الأمن إلى الحي الفقير المترامي الأطراف بالعاصمة العراقية لأول مرة في أحداث خلفت 15 قتيلا.

ودفعت المواجهات التي دارت في ساعات الليل عدد قتلى الاضطرابات القائمة منذ أسبوع إلى 110 معظمهم محتجون يطالبون بإقالة الحكومة وإصلاحات تشمل تخبتها السياسية.

ويشكل امتداد العنف إلى مدينة الصدر منذ مساء الأحد تحدياً أمنياً جديداً للسلطات التي تتعامل مع أسوأ اضطرابات تشهدها البلاد منذ دحر تنظيم داعش قبل نحو عامين.

وعلى مر التاريخ، كان من الصعب إخماد الاضطرابات في مدينة الصدر التي يقطنها حوالي ثلث سكان بغداد البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة ويعيشون في أزقة ضيقة تفتقر كثير منها لإمدادات ثابتة من الكهرباء والماء ويعاني كثيرون منهم من البطالة.

وكانت الأمور أهدأ يوم الإثنين. وسحب الجيش قواته وسلم مهمة متابعة الوضع الأمني في المدينة للشرطة الاتحادية في دلالة على أن السلطات تريد تجنب الاشتباك مع مؤيدي رجل الدين المعارض القوي مقتدى الصدر الذي طالب الحكومة بالاستقالة.

وأبلغ أحد سكان مدينة الصدر رويترز في اتصال هاتفي بأن الشوارع كانت هادئة في ساعات النهار أمس. وتفقد مسلحون محليون الأضرار وانتشرت الشرطة في أحياء المنطقة.

والاضطرابات التي تفجرت خلال الأسبوع المنصرم انهت فجاة هدوءا نسبيا على مدى عامين لم يشهده العراق منذ سقوط صدام حسين عام 2003. ويقول كثير من العراقيين وخاصة الشباب إن استشراء الفساد في أروقة الحكومة يحرمهم من الاستفادة من عودة الاستقرار بعد سنوات الاحتلال الأجنبي والاقتتال الطائفي.

وانتقد كثيرون رد فعل الحكومة العنيف في مواجهة الاحتجاجات ويقولون إن ذلك أجج الغضب الشعبي.

وانقطعت خدمات الإنترنت على مدى أيام مما تسبب في انقطاع الاتصالات على نحو ساهم في انتشار مشاعر الاستياء.

وعادت تلك الخدمات لبضع ساعات مساء الإثنين ونشر البعض تغطية للاحتجاجات الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي قبل ان تتوقف الخدمة من جديد.

وقال جاسم الحلفي نائب كتلة مقتدى الصدر الذي يقاطع جلسات البرلمان في تصريحات إن الحملة الأمنية وانقطاع الإنترنت يؤججان الغضب العام وإن يسهما في تهدئة الوضع.

وأضاف قائلا إن ذلك لن ينجح في إسكان الناس وإن السياسيين غير قادرين على تلبية طلباتهم.

من جانب آخر أوقفت السلطات العراقية مجدداً أمس الثلاثاء، خدمة الإنترنت في البلاد، بعد إعادتها الليلة الماضية منذ توقفها في 1 سبتمبر الجاري، بالتزامن مع انطلاق مظاهرات شعبية.

وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية اللواء سعد معن صرح في وقت سابق، بأن «حظر الإنترنت في البلد يأتي لدواع أمنية، وأن قرار إعادته مرتبط بالوضع الراهن وبقرار من الحكومة».

وحسب إحصائية رسمية، فإن أعمال العنف التي رافقت المظاهرات أوقعت أكثر من 104 قتلى من المتظاهرين والقوات الأمنية، إضافة إلى أكثر من 10 آلاف مصاب غالبيتهم العظمى من المدنيين.

وعادت الأوضاع في العاصمة إلى طبيعتها، وأعلنت سلطات المرور أمس الثلاثاء، إعادة فتح المنطقة الخضراء الحكومية، والجسر المعلق أمام السيارات، بعد توقف على خلفية المظاهرات الشعبية، فيما لايزال جسر الجمهورية باتجاه ساحة التحرير، وشارع ساحة الطيران مغلقان.

كما أفادت وكالة الأنباء العراقية الرسمية «واع»، أمس الثلاثاء، بإعادة فتح المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط بغداد.

وذكرت الوكالة أن إعادة فتح المنطقة جاء «بعد استقرار الأوضاع، وعودة الحياة إلى طبيعتها».

وأشارت إلى أن «هذه الخطوة جاءت بعد نجاح المفاوضات بين مكتب رئيس الوزراء والمتظاهرين، وتلبية المطالب الشرعية».

وكانت السلطات العراقية قررت الأربعاء الماضي، إغلاق المنطقة الخضراء التي تضم مقراً حكومية ودبلوماسية، بسبب المظاهرات في محيطها.

وأعلن التحالف الدولي في العراق الخميس الماضي، وقوع انفجار بالمنطقة الخضراء لم يسفر عن أضرار.

السلطات العراقية تقطع خدمة الإنترنت مجدداً

القوات الجنوبية اليمنية تتقدم في الضالع على حساب الحوثيين

قافلة عسكرية للقوات الجنوبية في عدن

عدن – «وكالات» : تمكنت القوات الجنوبية، أمس الثلاثاء، من تحقيق انتصارات في عدد من الجبهات، شمال وغرب محافظة الضالع، جنوب اليمن.

وقالت مصادر عسكرية جنوبية، لموقع «عدن تايم»، إنها اقتحمت فجر أمس متارس الميليشيا الحوثية في مواقع الدرما المطلة على الربيي، ولكمة الدوكي، وبير قيس، وسيطرت عليها بشكل كامل.

وأضافت المصادر أن الاشتباكات خلفت عشرات القتلى والجرحى من عناصر ميليشيا الحوثي، فضلا عن فرار العشرات منهم نحو مناطق سيطرة الميليشيا.

من جهة أخرى قال السفير اليمني في فرنسا الإثنين إن الحكومة والجنوبيين يقتربون من التوصل إلى اتفاق سينهي صراعا على السلطة في عدن، ويمنح قوات التحالف السيطرة مؤقتا على المدينة الساحلية.

وأضاف السفير رياض ياسين عبدالله لرويترز في باريس أن الطرفين على وشك التوصل إلى اتفاق.

وتستضيف السعودية، التي تقود تحالفا عربيا يقاتل حركة الحوثي اليمنية، محادثات غير مباشرة منذ شهر بين حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي لإنهاء المواجهة التي تفتح جبهة جديدة في الحرب المعقدة.

وأوضح عبد الله أن قوات التحالف ستنتشر مؤقتا في عدن، للتوصل إلى اتفاق في غضون أسابيع.

وعندما سُئل عن دراسة السعودية اقتراحا لحركة الحوثي، المتحالفة مع إيران، لشكل من أشكال وقف إطلاق النار، قال عبد الله إن السعودية تدرس الاقتراح، لكنه عبر عن شكوكه في صدق حركة الحوثي.

وقال السفير: «نعم، لكن الشرط الوحيد هو أن يوقف الحوثيون هجماتهم داخل اليمن... الأمر جاد لكن يعتمد على الحوثيين».

الانقسامات تهدد بشل العمل في البرلمان التونسي الجديد

البرلمان التونسي

تونس – «وكالات» : لم تنبثق عن الانتخابات التشريعية، في تونس غالبية واضحة لتشكيل حكومة، ما ينبيء بمفاوضات شاقة بدأت حتى قبل إعلان النتائج الأولية الرسمية الأربعاء، وقبل الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية الأحد القادم.

في ما يلي المشهد السياسي التونسي غداة الانتخابات التشريعية:

بلغت نسبة عدم التصويت 58.6 في المئة ما يشكل تقريبا ضعف هذه النسبة في الانتخابات التشريعية لعام 2014.

وذلك رغم أن الاقتراعات الجارية غذت النقاشات في الشارع وعلى شاشات التلفزيون. وهو ما يعني أن الامتناع لم يكن يعكس لامبالاة فقط بل أيضا عقوبة للأحزاب المتنافسة، وللعرض السياسي.

وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نبيل بفون، «منذ شهرين ونحن نتحدث عن الانتخابات وكنا نتوقع نسبة مشاركة أفضل «لكنه اعتبر أن نسبة المشاركة تبقى «محترمة».

وخلال الانتخابات البلدية الأولى بعد ثورة 2011 التي نظمت في مايو 2018، بلغت نسبة المشاركة 66.3 في المئة.

وبلغت نسبة الامتناع في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية في 15 سبتمبر الماضي 51 في المئة.

واعتبر سليم خراط من مرصد «بوصلة» أن ارتفاع نسبة الامتناع «ترتبط أيضا بالأداء السيء لمجلس نواب الشعب المنتهية ولايته» الذي شهد نسبة غياب عالية عن الجلسات وسياحة حزبية ونقص مبادرة أو اتصال بالدوائر الانتخابية.

وأوضح خراط، أن «73 في المئة من التونسيين لا يثقون في البرلمان» في الوقت الذي جعل منه دستور 2014 مركز السلطة.

بحسب تقديرات معهدي «إيمرود وسيغما» لاستطلاعات الرأي في تونس فإن حزب «النهضة» الإخواني فاز بأكبر عدد من مقاعد البرلمان الجديد (40 من 217)، يليه حزب «قلب تونس» بقيادة المرشح الرئاسي نبيل القروي (33 إلى 35 مقعدا).

ومنح استطلاع ثالث لـ«تارغا كونسلت» 46 مقعدا للنهضة و35 لقلب تونس.

وأكد كل من الحزبين أنه الفائز دون تقديم أرقام. وتصدر النتائج الأولية الرسمية الأربعاء.

لكن بحسب هذه الاستطلاعات فإن أياً من الحزبين لم يتجاوز 20 في المئة من الأصوات.

وبحساب المقاعد، فإن هذه النتائج المعلنة تشكل بالكاد ثلث العدد المطلوب للحصول على غالبية مطلقة في البرلمان (109 نواب).

وحتى أن حل حزب «النهضة» الإخواني في المرتبة الأولى فإنه خسر بين 20 و30 مقعداً مقارنة بالبرلمان المنتهية ولايته.

وعلاوة على ذلك يأتي خلف هذين الحزبين اللذين سبق أن أعلنا استبعاد التحالف مع الآخر خلال الحملة الانتخابية، خليط من الأحزاب غير المتجانسة التي حصلت على أقل من 20 مقعداً.

وأياً كان «الفائز» سيكون من الصعب عليه جمع الغالبية الضرورية لتشكيل حكومة.

وأكد خراط، أن «الحصول على غالبية سيحتاج تحالف 4 أو5 كتل على الأقل، في الوقت الذي لدينا بين (الخمسة الأوائل) من يعتبرون بعضهم أعداء».

وأضاف، «سيكون لدينا برلمان منقسم جداً ولا يمكنه العمل بشكل سليم».

رغم دخول مشهود لحزب «قلب تونس» الذي تأسس قبل أقل من 6 أشهر للبرلمان، فإنه على ما يبدو لم يتمكن من تحقيق هدفه بأن يكون في الطليعة ما كان سيتيح هامش حركة مهم لرئيسه والمرشح للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية نبيل القروي.

يمكن لرئيس الجمهورية الذي سينتخب في 13 أكتوبر (تشرين الأول) الحالي، أن يقترح رئيس حكومة يمنح بدوره شهرين لتشكيل الحكومة.

وإذا استمر الشلل يملك الرئيس «إمكانية حل البرلمان» والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة، بحسب الدستور.